نماذج من أخطاء الرواة اللغوية الواقعة في الأحاديث النبوية

د. حميد قوفي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة

لا يشكّ الدارسُ لمناهجِ المحدِّثين في مدى تقدّمهم في معرفة الأصيل من الدخيل، والصحيح من الضعيف في الحديث النبويّ الشريف، ولا يشكّ في أنّ معرفتهم بعلل الحديث معرفةٌ واسعة دقيقة، وكُتُبهم في هذا العلم معلومة، ومباحثهم فيه مشهورة.

لكنّ المتتبع للمصنفات في علل الحديث كعلل ابن أبي حاتم وعلل الدارقطنيّ وغيرها يجد أكثرَ أوجهِ التعليل فيها إنّما هو حاصل من قِبل الوهَم عند الرواة، أو الخطأ في الرواية، سواء بالزيادة في الحديث؛ الواقعة في الإسناد أو المتن، أم في تعارض الوصل والإرسال، أم في تعارض الرفع والوقف وغير هذا، وأكثر ذلك مما يتعلق بشرط الضبط، أما ما يقع في الحديث من خطأ الراوي في اللغة، أو عدم إصابة وجه الإعراب في لفظه، فلا يكاد يبيّنونه في هذه الكتب، إلاّ ما كان من جهة التصحيف والتحريف في أسماء الرواة أو بعض الحروف، مع أهميته؛ إذ ينبني عليه في كثير من الأحيان اختلاف في المعاني. ومن أجل هذا أحببت أن أجمع بعضَ ما يُعلَّل به الخبرُ من هذا الوجه.

وفي البدء، أقول إنّ العمدة في معرفة العلة في لغة الحديث راجعةٌ إلى أهل المعرفة باللغة خاصّة، لا سيما أهل الحديث منهم، المشتغلين به والعارفين له كالأصمعي وأبي عبيد القاسم ابن سلام وابن قتيبة والخطابي والقاضي عياض وغيرهم.

وإنّ تعليل الأخبار من جهة اللغة، كثيرٌ منه ينقله أهل النقد سماعًا، أي بحسب ما يتداوله المحدِّثون في كلامهم، نحو قولهم في لفظ حديث "لخلوف فم الصائم" بفتح الخاء، وهو خطأ كما سيأتي، فإنّ مثل هذا ينقله إلينا النقّاد بحسب ما يسمعونه متداولا عندهم، وإلاّ فإنّه من جهة الخطّ لا يختلف. ومن المهمّ أن نسجّل- هنا- أنّه من عظيم الفائدة أن ينقل إلينا أهل المعرفة باللغة أخطاءَ بعضِ المحدّثين اللغوية في رواية الحديث- لما قد يترتّب عليها من اختلاف في الفهوم- فتُتجنّب، وليس للنسّاخ في هذا الموضوع دخل.

غير أنّ هناك طائفةً من الأحاديث وقع فيها التصحيف والتحريف أو خالفت وجه الإعراب، فهذه تُعلم من خلال الخط والنقل كما سيأتي بعض الأمثلة.

وملخّص المسألة المراد دراستها؛ أنّ خطأ الراوي في اللفظ؛ إمّا أن يكون خطأ لغويًّا ناتجا عن تصحيف أو تحريف ونحوِه، أو خطأً في الإعراب أو في الإملاء، ولا يتوجّه البحث إلى ما اختلف في ضبطه إذا احتملته اللغة في سياق الحديث ولم يخلّ بالمعنى المراد، أو كان بعض اللفظ أفصحَ من بعض؛ إنّما المراد بيان الخطأ الذي يقع في الرواية- وإن صحّ معناه-، لكن وروده في ذلك الحديث خطأ لا يصحّ به المعنى الذي سيق من أجله الحديث.

والموضوع في حقيقة الأمر واسع، وإنّما هذه محاولة لاستظهار بعض جوانبه. فالمقصود إذن هو بيان ما وقع من الأخطاء في لغة الحديث بحسب سياق الحديث مما ينبني عليه اختلاف في المعنى، وقد لا نهتدي إلى معرفة الراوي صاحب الخطأ، وإنّما ذلك مما يتداوله أهل الحديث، أمّا ما خالف المشهور والفصيح وهو كثير فليس المراد بهذا البحث.

ومن خلال البحث في هذه الجزئية، نقرّ ابتداءً بالعمل الكبير والجهد الفاعل لأهل المعرفة باللغة في التصحيح والتعليل، وهو عمل لا يقلّ عن عمل أهل الحديث النقّاد-كما سيأتي التدليل عليه، بل هو مكمّل له.

لعلّي لا أطيل في العبارة إلاّ بحسب المطلوب، وأوجز القول بأحسن ما

عندي، والله الموفّق. ولا أدّعي الاستيعاب، بل أسوق بعض الأحاديث لعلّها تكون أمثلة للمطلوب؛ وقبل ذلك يحسن بي أن أذكر كلمة وجيزة في موضوع التصنيف في هذا الباب، فأقول إنّ الناظر في المصنّفات التي عُنيت ببيان التصحيف والتحريف في الحديث وأخطاء المحدّثين في اللغة والإعراب يجد أنّ التأليف في ذلك بدأ في القرن الرابع على سبيل الاستقلال، وإلاّ فقد نبّه أئمّة على مثل هذه الأخطاء، لكن المقصود ما صنف في هذا الموضوع على انفراد. وكأنّ الرواة لما كثروا، كان منهم من لا يحسن أداء الحديث على وجهه، قد يكون لتقصير في تحصيل العلم باللغة والنحو أو قد يكون للعجمة، فربما روى الراوي بالمعنى فأخلّ باللغة أو لحَنَ، أو يكون بسب الوهم والخطأ.

ولما صار هذا الأمر ظاهرا وربما متكرّرا، تصدى له هؤلاء الأئمّة منهم حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت: 360هـ) فألف كتابه" التنبيه على حدوث التصحيف"[1]، وأبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت:382هـ)[2] فألف كتابه العظيم"تصحيفات المحدثين"[3] ثم أبو سليمان الخطابي (ت: 388هـ)، فألف كتابه" إصلاح غلط المحدثين" وهو رسالة صغيرة في حجمها، غزيرة في علمها. وللدارقطني (ت:385هـ) أيضا كتاب في التصحيف، ذكره ابن الصلاح في المقدمة وكذا السيوطي في تدريب الراوي.

1- مطبوع في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1388 هـ بتحقيق محمد أسعد طلس..ذكره الدكتور محمود ميرة في مقدمته على تصحيفات المحدثين ص28

2- أخذ اللغة وعلومها عن كبار أئمة هذا الفن منهم: أبو بكر بن دريد وثعلبه وأبو الحسن الأخفش الصغير وأبو بكر الصولي وأبو بكر الأنباري وأبو عمرو غلام ثعلب ...الخ انظر مقدمة تحقيق كتاب تصحيفات المحدثين للدكتور محمود ميرة.

3 وله كتاب آخر وهو"شرح ما يقع فيه من التصحيف والتحريف" وهو في التصحيفات الأدبية واللغوية، وتصحيفات المحدثين مستخرج منه، وجعله مصنفا مفردا في بابه، بين ذلك المؤلف في مقدمته، قال: ... (واختصرته من الكتاب الكبير الذي كنت عملته في سائر ما يقع فيه التصحيف) 4/1

أما الأحاديث المراد دراستها فاخترت منها عشرة:

الحديث الأول:

حديث ابن أم مكتوم في صلاة الجماعة.

وفيه قال: (إنّ لي قائدا لا يلاومني...)، هكذا أخرجه ابن ماجه[4]، والطبراني[5]، والبيهقي[6]، وأخرجه مسلم[7] والنسائي[8]وإسحاق بن راهويه[9] والبيهقي[10]بلفظ"يقودني"، وأخرجه أبو داود[11] وأحمد[12] والحاكم[13] بلفظ"يلائمني"، وأخرجه ابن أبي شيبة[14] وابن خزيمة[15] بلفظ"يلازمني".

4- كتاب الصلاة، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة 260/1ح792، دار الفكر، بيروت، بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي.

5- في المعجم الكبير 224/8ح7886، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية 1404هـ/1983م. بخدمة حمدي بن عبد المجيد السلفي

6- في السنن الكبرى 58/3ح4727، دار الباز، مكة المكرمة 1414هـ/1994م تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

7- مسلم، الجامع الصحيح باب إتيان المسجد على من سمع النداء 452/1 ح653، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي.

8- النسائي، السنن الكبرى 297/1، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م،

9 - إسحاق بن راهويه، المسند 327/1 ح313، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1412هـ/1991م.

10- البيهقي، السنن الكبرى 57/3 ح4725 و66/3 ح4771

11- أبو داود، السنن 151/1 ح552، دار الفكر، بخدمة محمد محي الدين عبد الحميد.

12- أحمد، المسند 423/3 ح15529، مؤسسة قرطبة، مصر.

13- الحاكم، المستدرك 375/1 و736/3، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ/1990م..

14- ابن أبي شيبة، المصنف 304/1 ح3474، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 140هـ.

وتعدّدُ هذه الطرق ينبئ بأنّ بعض الألفاظ رويت بالمعنى، لا سيما أنّنا وجدنا بعضها قد جاء بإسناد واحد والقصّة واحدة، وبيان هذا:

أنّ لفظ"يلازمني" رواه ابن أبي شيبة عن إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن عمرو بن مرة عن أبي رزين عن أبي هريرة، وبالسند نفسه عند ابن عديّ في الكامل بلفظ"يلاومني".

ورواه كذلك ابن خزيمة- أعني لفظ"يلازمني"- من طريق شيبان وهو أبو معاوية عن عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن ابن أم مكتوم. ورواه أحمد بهذا الإسناد لكن بلفظ"يلائمني". قلت: وتابع حماد شيبان في لفظ"يلائمني" عند أبي داود والحاكم.

والحاصل: أنّ هذا الحديث رواه عاصم بن بهدلة عن ابن رزين عن ابن أم مكتوم، واختلف عليه- أي على عاصم-؛ فرواه حماد وشيبان عنه بلفظ"يلائمني" وخالفهما زائدة فرواه عنه بلفظ"يلاومني" عند ابن ماجه.

ورواه الطبراني من طريق آخر عن عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم-وهو ابن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن الدمشقيّ- عن أبي أمامة بلفظ" يلاومني"، لكنّ هذا الإسناد لا يقوم؛ لأنّ رجاله لم يسلموا من الجرح؛ فعثمان بن أبي العاتكة قال فيه ابن معين: ليس بشيء؛ وضعفه النسائي، ونسبه دحيم إلى الصدق[16]، وقال ابن عديّ: وهو مع ضعفه يكتب حديثه[17]، وقال ابن حجر في التقريب: (صدوق ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد). وهذا الحديث من هذا الطريق.

15- ابن خزيمة، الصحيح 368/2 ح1480، المكتب الإسلامي، بيروت، 1390هـ/ 1970م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

16- الذهبي، ميزان الاعتدال 53/5، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

17- ابن عدي، الكامل في الضعفاء 165/5، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ/1988م.

وأمّا عليّ بن يزيد الدمشقيّ أبو عبد الملك: فقال فيه البخاريّ: منكر الحديث[18]، وقال النسائيّ: متروك الحديث[19]. وقال الذهبيّ: ضعفوه، وتركه الدارقطنيّ[20].

وأمّا القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الدمشقيّ، فقال فيه أحمد: منكر الحديث، حدث عنه علي بن يزيد أعاجيب، وما أراه إلاّ من قبل القاسم، وقال ابن حبان: كان يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالمقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنّه كان هو المتعمد[21]. وقواه ابن معين والترمذيّ ووثقاه[22].

وبهذا يكون حديث الطبراني مردودًا لا يلتفت إليه.

أمّا لفظ"يقودني" فهو بإسناد آخر، لم يختلف عليه، وهو عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبيد الله ابن عبد الله الأصم عن عمه يزيد بن الأصم عن أبي هريرة، عند مسلم وإسحاق ابن راهويه والبيهقي.

هذا من جهة التخريج الذي يدلّ على أنّ لفظ"يلاومني" غير محفوظ: أمّا من جهة اللفظ، فلا تعارض ولا اختلاف في الصيغ التي أدّي بها الخبر- يلائمني أو يلازمني أو يقودني"، إنّما الإشكال في لفظ"يلاومني" في سياق هذا الحديث؛ فإنّه من حيث المعنى غير متّجه. ولذا أعلّه الخطابي وغيره، قال: (هكذا يرويه

18- البخاري. التاريخ الصغير 310/1، دار الوعي حلب، ومكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1397هـ/1977م.

19- النسائي. الضعفاء والمتروكين ص77، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى 1369هـ.

20 الذهبي. المغني في الضعفاء 457/2، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1391هـ.تحقيق نور الدين عتر.

21 الذهبي.ميزان الاعتدال 453/5

22- الذهبي، الميزان 453/5

المحدّثون[23] وهو غلط، والصواب"لا يلائمني" أي لا يوافقني ولا يساعدني على حضور الجماعة، قال أبو ذؤيب:

أم لجنبك لا يلائم مضجعا إلا أقضى عليه ذاك المضجع

فأما الملاومة، فإنما تكون من اللوم، ومنه قوله تعالى: ﴿فأقبَلَ بعضُهم على بعضٍ يتلاومون﴾[24].

وفي النهاية في غريب الحديث، قال ابن الأثير: (وفي حديث ابن أم مكتوم:"لي قائد لا يلائمني" أي لا يوافقني ويساعدني، وقد تخفف الهمزة فتصير ياء، ويروى"يلاومني" ولا أصل له، وهو تحريف من الرواة؛ لأن الملاومة مفاعلة من اللوم)[25].

وقال في موضع آخر: (وفي حديث ابن أم مكتوم"ولي قائد لا يلاومني" كذا جاء في رواية بالواو، وأصله الهمز من الملاءمة، وهي الموافقة، يقال: هو يلائمني بالهمز ثم يخفف فيصير ياء، وأمّا الواو فلا وجه لها، إلاّ أن يكون يفاعلني من اللوم، ولا معنى له في هذا الحديث)[26].

وقال ابن قتيبة: يلائمني، أي يوافقني، فأمّا يلاومني، فإنّه من اللوم، أن تلوم رجلا ويلومك[27].

23- ولا يعني قطعا كل المحدثين، وقد رأينا طرق هذا الحديث ومن خرّجه على الصواب.

24 - الخطابي. إصلاح غلط المحدثين ص60، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1407هـ. ونقله عنه الشوكاني في نيل الأوطار وصوبه 154/3، دار الجيل بيروت، 1973م.

25- ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث، باب اللام مع الهمزة، مادة: لأم،، الناشر : المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م. وانظر كذلك: ابن منظور. لسان العرب، مادة: لأم ومادة : لوم.

26- النهاية 278/4،

27 ابن قتيبة،كتاب غريب الحديث 658/3،مادة لأم.

وفي مختار الصحاح: (..ولاءم بين القوم ملاءمة أصلح وجمع. وإذا اتفق الشيئان فقد التأما، ومنه قولهم هذا طعام يلائمني، ولا تقل يلاومني؛ لأنّه من اللوم)[28].

الحديث الثاني

حديث لأبي هريرة في الصوم

وفيه"لخَلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"[29]، فقد اختُلف في ضبط كلمة خلوف، مع الاتفاق في رسمها، فمنهم من قرأها بالفتح وهم أكثر أصحاب الحديث، وردّه الخطابيّ، قال: (أصحاب الحديث يقولون"خلوف" بفتح الخاء، وإنما هو خلوف مضموم الخاء، مصدر خلف فمه يخلف خلوفا، إذا تغير، فأما الخَلوف: فهو الذي يعِد ثم يخلف، قال النمر بن تولب:

جزى الله عنا جمرة ابنة نوفل جزاء خلوف بالخلافة كاذب[30].

وقال القاضي عياض: (أكثر المحدِّثين يرويه بالفتح، وبعضهم يرويه بالفتح والضمّ، وبالوجهين ضبطناه عن القابسيّ، وبالضم صوابه، وكذا سمعناه وقرأناه على متقنيهم في هذه الكتب)[31].

وقال النوويّ مثل ذلك: (وهذا هو الصواب فيه بضم الخاء كما ذكرناه، وهو الذي ذكره الخطابيّ وغيره من أهل الغريب، وهو المعروف في كتب اللغة، وقال القاضي- يعني عياضا- الرواية الصحيحة بضمّ الخاء، قال: وكثير من

28- الرازي، مختار الصحاح ص245، باب اللام، مادة: ل أ م

29- متفق عليه من حديث أبي هريرة. البخاري في كتاب الصوم باب فضل الصوم 670/2 ح1795، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ/1987م، بخدمة مصطفى ديب البغا. ومسلم في كتاب الصيام باب فضل الصيام 807/2ح1151

30- الخطابي. إصلاح غلط المحدثين ص102

31- القاضي عياض. مشارق الأنوار، مادة (خ ل و) 375/2، ط: دار الكتب العلمية 1423هـ/2002م

وفي مختار الصحاح: (..ولاءم بين القوم ملاءمة أصلح وجمع. وإذا اتفق الشيئان فقد التأما، ومنه قولهم هذا طعام يلائمني، ولا تقل يلاومني؛ لأنّه من اللوم)[28].

الحديث الثاني

حديث لأبي هريرة في الصوم

وفيه"لخَلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"[29]، فقد اختُلف في ضبط كلمة خلوف، مع الاتفاق في رسمها، فمنهم من قرأها بالفتح وهم أكثر أصحاب الحديث، وردّه الخطابيّ، قال: (أصحاب الحديث يقولون"خلوف" بفتح الخاء، وإنما هو خلوف مضموم الخاء، مصدر خلف فمه يخلف خلوفا، إذا تغير، فأما الخَلوف: فهو الذي يعِد ثم يخلف، قال النمر بن تولب:

جزى الله عنا جمرة ابنة نوفل جزاء خلوف بالخلافة كاذب[30].

وقال القاضي عياض: (أكثر المحدّثين يرويه بالفتح، وبعضهم يرويه بالفتح والضمّ، وبالوجهين ضبطناه عن القابسيّ، وبالضم صوابه، وكذا سمعناه وقرأناه على متقنيهم في هذه الكتب)[31].

وقال النوويّ مثل ذلك: (وهذا هو الصواب فيه بضم الخاء كما ذكرناه، وهو الذي ذكره الخطابيّ وغيره من أهل الغريب، وهو المعروف في كتب اللغة، وقال القاضي- يعني عياضا- الرواية الصحيحة بضمّ الخاء، قال: وكثير من

28- الرازي، مختار الصحاح ص245، باب اللام، مادة: ل أ م

29- متفق عليه من حديث أبي هريرة. البخاري في كتاب الصوم باب فضل الصوم 670/2 ح1795، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ/1987م، بخدمة مصطفى ديب البغا. ومسلم في كتاب الصيام باب فضل الصيام 807/2ح1151

30- الخطابي. إصلاح غلط المحدثين ص102

31 القاضي عياض. مشارق الأنوار، مادة (خ ل و) 375/2، ط: دار الكتب العلمية 1423هـ/2002م

وجاء في التمهيد لابن عبد البر بسنده عن الأثرم قال: سألت أبا عبد الله- يعني أحمد بن حنبل- عن قول النبي ﷺ:" لا إغرار في صلاة ولا تسليم"- هكذا جاء في سؤال الأثرم- لا إغرار- فقال: أما أنا فأرى أن لا يخرج منها إلا على يقين، لا يخرج منها على غرر حتى يستيقن أنه قد أتمها)[38].

لكن روى في المسند عن عبد الرحمن عن سفيان قال: سمعت أبي يقول: سألت أبا عمرو الشيباني عن قول رسول الله ﷺ:" لا إغرار في الصلاة" ؟ فقال:" إنما هو لا غرار في الصلاة ومعنى غرار يقول لا يخرج منها وهو يظن أنه قد بقي عليه منها شيء حتى يكون على اليقين والكمال"[39]..

فالصواب"لا غِرار": هكذا رواه أبو داود من طريق أحمد بن حنبل[40]، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[41]، وكذلك رواه البيهقي[42].

قال أبو عبيد في غريبه: (روي عن بعض المحدِّثين هذا الحديث"لا إغرار في صلاة"[43] بألف، ولا أعرف هذا في الكلام، وليس له عندي وجه، ويقال: لا

---

36 أحمد، المسند 461/2

37 أبي يعلى، المسند 69/11 ح6206، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1404هـ/1984م.

38- ابن عبد البرّ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 40/5، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. 1387هـ.

39- أحمد، المسند 461/2

40 أبو داود، السنن 244/1ح928

41- الحاكم، المستدرك 396/1

42 البيهقي، السنن الكبرى 261/2،260

43 تنبيه: الحديث كما سبق تخريجه هو عن أحمد وأبي يعلى، وأبو يعلى جاء بعد أبي عبيد، فيكون أبو عبيد يشير إلى ما سمعه أو وجده عند بعض المحدثين في زمانه.

غرار في صلاة ولا تسليم، فالغرار ها هنا هو النقصان، ومعناه لا نقصان في صلاة يعني ركوعها وسجودها وطهورها ...الخ[44].

ونقله عنه أبو أحمد العسكريّ في تصحيفات المحدّثين، قال: ومما يقع فيه زيادة، فأحال المعنى. فذكره[45].

الحديث الرابع

حديث المغيرة بن شعبة الذي كتب به إلى معاوية رضي الله عنهما

وفيه: "ولا ينفع ذا الجد منك الجد"[46]، والجد بفتح الجيم، قال أبو عبيد: (الجد بفتح الجيم لا غير وهو الغنى والحظ في الرزق)[47]، وقال الحافظ ابن حجر: (والجد مضبوط في جميع الروايات بفتح الجيم، ...قال القرطبي عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر، وقال: معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده، وأنكره الطبري)[48].

قال الطبرى: (وقوله: "لا ينفع ذا الجد منك الجدّ"، بفتح الجيم فى الحرفين جميعًا، يقول: لا ينفع ذا الحظ فى الدنيا من المال والولد منك حظه فى الآخرة؛ لأنه إنما ينفع فى الآخرة عند الله العمل الصالح لا المال والبنون، كما قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 46] الآية. وحكى عن أبى عمرو الشيبانى أنه كان يقول: إنما هو الجِد، بكسر الجيم فى الحرفين جميعًا، بمعنى: ولا ينفع ذا الاجتهاد فى العمل منك اجتهاده.

44- أبو عبيد، غريب الحديث 130/2،

45- العسكري، تصحيفات المحدثين 320/1، المطبعة العربية الحديثة، مصر، الطبعة الأولى 1402هـ/1982م، تحقيق: أحمد محمود ميرة.

46- جزء من حديث متفق عليه.

47- أبو عبيد، غريب الحديث 257/1

48- ابن حجر، فتح الباري 332/2

قال الطبري: وهذا خلاف ما يعرفه أهل النقل والرواة لهذا الحديث، ولا نعلم أحدًا قال ذلك غيره مع بُعد تأويله من الصحة)[49].

فلا شك أن روايته بكسر الجيم مخلّ بالمعنى في سياق هذا الحديث كما بيّنه الإمام أبو عبيد ونقله عنه أبو أحمد العسكري.

قال أبو أحمد العسكري: (ومن رواه بكسر الجيم، فقد أخطأ وقلب المعنى. وذكر أبو عبيد أنّ قوما رووه بكسر الجيم، وقال: لا يجوز، وإنّما الجد بالفتح الغنى والرزق، يقول إنّما ينفعه العمل بطاعته، وهو كقول الله عز وجل: ﴿يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلبٍ سليم﴾[50] ...

قال أبو عبيد: (وزعم بعض الناس أنّه إنما هو"ولا ينفع ذا الجد منك الجد بكسر الجيم، والجد إنما هو الاجتهاد، وهذا التأويل خلاف ما دعا الله تعالى إليه المؤمنين ووصفهم به، لأنه قال في كتابه: ﴿يا أيُّها الرّسلُ كلُوا من الطيّبات واعْمَلوا صالحا﴾. فقد أمرهم بالجد والعمل الصالح، فكيف يحثهم على العمل وينعتهم به ويحمدهم عليه ثم يقول إنه لا ينفعهم)[51] ؟

قال ابن عبد البر: (فالرواية فيه بفتح الجيم، لم أعلم عن مالك في ذلك خلافا، وقد روي بكسر الجيم)[52].

الحديث الخامس

حديث عائشة:"ارهقوا القبلة"

هذا الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده[53]، والبيهقي في شعب الإيمان كلاهما من طريق بشر بن السري عن مصعب بن ثابت عن هشام بن عروة عن

49- ابن بطال، شرح البخاري

50- العسكري، أبو أحمد، تصحيفات المحدثين 334/1

51- أبو عبيد، غريب الحديث 258،259/1

52- ابن عبد البر، التمهيد 82/23

53 أبو يعلى، المسند 253/8ح4840

أبيه عن عائشة. ومصعب بن ثابت متكلّم فيه وأحسن أحواله أنّه لين الحديث كما رجّح الحافظ ابن حجر[54]، وليس له كثير حديث[55].

قال البيهقي: قال أبو حفص يعني مطيّن- أحد رواة هذا الحديث- في تفسير قوله:"ارهقوا القبلة" أي ادنوا إليها، فإنّ الله تبارك وتعالى يحبّ إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه[56].

قال أبو أحمد العسكري: (أكثرهم يرويه"أرهِقوا القبلة، بفتح الألف وبكسر الهاء، وهو غلط، والصحيح بكسر الألف التي هي الهمزة وفتح الهاء، ...الخ[57].

وجاء في النهاية في غريب الحديث: (رهق، فيه"إذا صلى أحدكم إلى شيء فليرهقْه" أي فليدنُ منه ولا يبعد عنه، ومنه الحديث الآخر"ارهقوا القبلة" أي ادنوا منها. ومنه قولهم: غلام مراهق أي مقارب للحلم...ومنه"أرهقْنا الصلاة ونحن نتوضأ" أي أخّرناها عن وقتها حتى كدنا نغشيها ونلحقها بالصلاة التي بعدها..الخ[58]). وفي المصباح المنير: (رهقْتُ الشيء رهقا من باب تعِب، قربتُ منه...وأرهقتُ الرجل، بالألف أمر يتعدى إلى مفعولين أعجلته وكلّفته حمله،.... وأرهقتُ الصلاة أخّرتها حتى قرب وقت الأخرى...)[59].

الحديث السادس

أخرج الإمام مالكٌ في الموطأ عن محمد بن المنكدر وأبي النضر عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ

54- ابن حجر. تقريب التهذيب 533/1

55- ابن عدي. الكامل 84/8

56- البيهقي. شعب الإيمان 334/4ح5312

57- العسكري، تصحيفات المحدثين 318/1

58- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث مادة: رهق 283/2

59- الفيومي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. مادة: رهق

قال:"الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل. مثل حديث محمد بن المنكدر سواء، إلا أن في حديث أبي النضر: إذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها، لا يخرجنكم إلا فرارا منه"[60].

قال ابن عبد البر: (هكذا في الموطإ- إلا فرارا- في حديث أبي النضر، وقد جعله جماعة من أهل العلم لحنا وغلطا. والوجه فيه عند أهل العربية أن دخول إلا في هذا الموضع إنما هو لإيجاب بعض ما نفي بالجملة، كأنه قال: لا تخرجوا منها إذا لم يكن خروجكم إلا فرارا أي إذا كان خروجكم فرارا ف تخرجوا، والنصب هنا بمعنى الحال لا بمعنى الاستثناء)[61].

لكنه بعد هذا التوجيه بيّن طرق الحديث عن أبي النضر بما يفيد أنه قد رواه كرواية محمد بن المنكدر، ومن هذه الطرق رواية ابن وهب عن مالك عنه –أي عن أبي النضر– وفيه"فلا تخرجوا فرارا منه"، قال الحافظ ابن عبد البر: (هكذا قال ابن وهب عن مالك في حديث أبي النضر مفردا- أي من غير أن يقرنه بمحمد بن المنكدر: لا تخرجوا فرارا منه، ولم يعطفه على حديث ابن المنكدر بل ساقه عن مالك عن أبي النضر من أوله إلى آخره، وقال في آخره: فلا تخرجوا فرارا منه، وهذا هو الصواب المعروف الذي لا إشكال فيه).

ثم ساق طريقا آخر لابن وهب من غير طريق مالك، قال ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يخبر سعد بن أبي وقاص وسأله عن الوجع، فقال أسامة بن زيد:

60- مالك، الموطأ رواية يحيى ص646ح1613، وقد أخرجه البخاري عن مالك بهذا الإسناد في كتاب أحاديث الأنبياء 194/7ح3473، وأخرجه مسلم كذلك في كتاب الطب باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها 1737/4،غير أنه قال: قال أبو النضر"لا يخرجنكم إلا فرار منه"

61- ابن عبد البر، التمهيد 183/21

ولا شك أن الإشكال في رواية أبي النضر يكمن في المعنى الذي دلّ عليه لفظ الحديث؛ وكأنّ المنهيّ عنه هو كلُّ خروج ما عدا الفرار، وهذا مخالف للمقصود، لأنّ المنهيّ عنه هو الفرار خاصة[65].

الحديث السابع

وربما غلط المحدِّث في مجلس الحديث فغيّر لفظةً منه من جهة اللّغة إذ أدّاها كما حفظها، فيصوّبه العارف باللغة فيرجع؛ فقد روى أبو أحمد العسكري عن الأصمعيّ قال: كنت في مجلس شعبة، فقال:"فيسمعون جرْش طير الجنة"، فقلت: جرْس. فنظر إليّ، فقال: خذوها عنه، فإنّه أعلم بها منّا، يقال: سمعت جرْس الطير إذا سمعتَ صوت منقاره على شيء يأكله، وسميت النحل جوارس من هذا لأنّها تجرس الشجر، أي تأكل منه. والجرس: الصوت الخفي)[66].

فكان شعبة كان يرويه"جرش" حتى سمعه الأصمعيّ في مجلس من المجالس الحديثية فصوّبه له، فرجع عنه إلى قوله. وصنيع الإمام شعبة -هذا- يدلّ على خُلق التواضع والرجوع إلى الحق عند أهل الحديث، مع ما عرف من علم شعبة باللغة والشعر، فعن يحيى بن معين قال: كان شعبة صاحب عربية وشعر[67]. وقال الأصمعي: لم نر قط أعلم من شعبة بالشعر[68].

الحديث الثامن

حديث الإسراء الذي يرويه ابن عباس رضي الله عنهما:

وفيه" وأُري مالكًا خازن النار والدجال...الحديث"[69]، قال الإمام النوويّ: (ومالكا بالنصب، ومعناه: أري النبيّ ﷺ مالكا، وقد ثبت في صحيح البخاريّ في

---

65 انظر فتح الباري- ابن حجر- بتصرف 203/7

66- العسكري، تصحيفات المحدثين 33/1 والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص256

67- الخطابي- غريب الحديث- 63/1

68- الذهبي- سير أعلام النبلاء 212/7

69 مسلم ، الصحيح، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلاة.

هذا الحديث:"ورأيت مالكا". ووقع في أكثر الأصول"مالك" بالرفع. وهذا قد يستنكر، ويقال هذا لحن لا يجوز في العربية، ولكن عنه جواب حسن؛ وهو أنّ لفظة مالك منصوبة، ولكن أسقطت الألف في الكتابة، وهذا يفعله المحدّثون كثيرا، فيكتبون: سمعت أنس بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب، فهذا إن شاء الله من أحسن ما يقال فيه)[70].

وفي النفس من هذا الجواب شيء، فالقول بأنّ أهل الحديث كثيرا ما يفعلون ذلك، مشكل، ويحتاج إلى تتبع، ومهما يكن من أمر فكتابة مالك هنا بالرفع هكذا"رأيت مالك" أو"أري مالكا" أحسب أنّه لحن، والله أعلم، ولمَ لا يكون خطأ أو ذهولا من أحد الرواة ؟

الحديث التاسع

حديث عدي بن حاتم

وقول النبي ﷺ له:" ما يُفرُّك أن تقول لا إله إلا الله[71]... الحديث ؟

اختلف في ضبط كلمة"يفرك"؛ فمنهم من ضبطها بفتح الياء وضم الفاء، ومنهم من ضبطها بضم الياء وكسر الفاء وهو الصحيح، نصّ عليه الأئمة أبو عبيد وأبو أحمد العسكري وابن الأثير.

قال أبو عبيد في هذه اللفظة: (هكذا يقولها بعض المحدثين– يعني بفتح الياء وضم الفاء– وليس إعرابها كذلك، وإنما"يفرك" بضم الياء وكسر الفاء، وهو من الفرار، يقال منه: قد أفررت فلانا إفرارا إذا فعلت به فعلا يفر منه)[72].

70- النووي، شرح مسلم 227/2، 228

71- أخرجه الترمذي 202/5ح2953 باب من سورة الفاتحة من طريق سماك بن حرب، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب.

72 - أبو عبيد، غريب الحديث 123/3

وقال مثلَه ابنُ الأثير غير أنه ذكر أن كثيرا من المحدثين يقولون بفتح الياء وضم الفاء، قال: والصحيح الأول- يعني بضم الياء وكسر الفاء-[73]

ولعل قول ابن الأثير:"...إن كثيرا من المحدثين يقولون..." مقابل قول أبي عبيد" بعض المحدثين" يحمل على اعتبار الزمان، فيكون في زمان أبي عبيد قد سُمع من بعض المحدثين ثم زاد بعد ذلك إلى زمن ابن الأثير وكثر وشاع بذلك اللفظ، والله أعلم.

قال أبو أحمد العسكري: وهذا تصحيف وقلب للمعنى[74].

وفي التفسير في قوله تعالى ﴿ أينَ المفرّ ﴾ قال القرطبي: المفَر بفتح الفاء واختاره أبو عبيدة وذكر نفرا آخرين، قال: وقرأ ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة بكسر الفاء مع فتح الميم، قال الكسائيّ: هما لغتان مثل مدَب ومِدب ومصَح ومِصح..[75]. قال البيضاوي: أين المفر أي الفرار وقرئ بالكسر وهو المكان[76].

الحديث العاشر

حديث أبي هريرة أن رجلا قال: يا نبي الله، إنّ لي قرابة أصِلهم ويقطعون، وأُحسن إليهم ويسيئون، ويجهلون عليّ وأحلُمُ عنهم، فقال له النبيﷺ:"لكأنما تُسقيهم الملَّ... الحديث"[77].

هكذا بلفظ"تسقيهم المَلّ"، ولم أقف على من خرّجه بهذا اللفظ، إلاّ ما نقله العسكريّ بإسناده، قال حدثناه ابن أخي أبي زرعة عن أبي زرعة... الخ الإسناد، ثم قال بعد روايته: (هكذا حدثنا ابن أخي أبي زرعة، وهو تصحيف فاحش،

73- ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث 427/3

العسكري، تصحيفات المحدثين 313/1

ظر تفسير القرطبي 88/9 سورة القيامة

تفسير البيضاوي 421/1، وانظر مختار الصحاح ص207

أخرجه مسلم باب تفسير البر والإثم 1982/4 ح 2558، بلفظ" تُسِفُّهم الملّ"، ورواه مد بهذا اللفظ.

فلست أدري من قبل مَن هذا؟ ولا أحسب أبا زرعة ذهب عليه هذا، أو لعله تبع فيه لفظ من حدثه، أو لعلّ ابن أخيه لم يضبطه، وإنّما الصحيح:" تُسِفُّهم الملّ" السين غير معجمة وبعدها فاء مشددة، والمل: اللام مشددة غير مهموزة)[78]اهـ

ووجه الخطأ في هذا اللفظ" تُسقيهم المل"، أنّ معنى المل: الرماد الحارّ الذي يحمى ليدفن فيه الخبز لينضج[79]. وفي لسان العرب: المل الرماد الحارّ، أي تجعل وجوههم كلَوْن الرماد[80]. وفي الفائق: الملّ، أي الرماد الحار. وقيل الجمر الذي تشوي فيه الخبز، ولا يقال له ملّ حتى يخالطه رماد[81]. وعلى معنى الملّ الرماد أو الجمر، فإنّهما ليس مما يُسقاه المرء. والرواية خطأ من أصلها، والصواب" تُسِفُّهم الملّ".

الخاتمة:

فهذه نظرة في الموضوع لم يُقصد منها الاستيعاب، وإنّما هي جُملٌ سقتها على سبيل التمثيل لبيان ما قد يقع من الخطأ في لغة الحديث، مشيدا فيه بجهود أهل اللغة- الذين ضموا إليها العلم بالحديث- في تعليل هذه المرويات لخبرتهم- أولا- بلغة الحديث، وثانيا لمعرفتهم بالمرويات كيف رويت.

وهي محاولة تحتاج إلى مزيد بحث وتتبع، كي تكون مادة وافرة للدراسة للوصول إلى الألفاظ الصحيحة السليمة في الحديث النبويّ الشريف.

وما ينبغي التنبيه عليه، هو أنّ اللحن في الحديث وإن كان قد جرى على ألسنة بعض الرواة، لكن نجزم بأنّ حجمه لم يكن بذاك، ولم يكن هو السائد أبدا، بل شأنه شأن الأوهام والأخطاء التي تقع في الحديث من الإدراج والقلب

78- العسكري، تصحيفات المحدثين 362/1، 363

79- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث 361/4

80 - ابن منظور، لسان العرب 153/9

81- الزمخشري، الفائق في غريب الحديث 184/2

فلست أدري من قبل من هذا؟ ولا أحسب أبا زرعة ذهب عليه هذا، أو لعله تبع فيه لفظ من حدثه، أو لعلّ ابن أخيه لم يضبطه، وإنّما الصحيح:" تُسِفُّهم الملّ" السين غير معجمة وبعدها فاء مشددة، والمل: اللام مشددة غير مهموزة)[78]اهـ

ووجه الخطأ في هذا اللفظ" تُسقيهم المل"، أنّ معنى المل: الرماد الحارّ الذي يحمى ليدفن فيه الخبز لينضج[79]. وفي لسان العرب: المل الرماد الحارّ، أي تجعل وجوههم كلّون الرماد[80]. وفي الفائق: الملّ، أي الرماد الحار. وقيل الجمر الذي تشوي فيه الخبز، ولا يقال له ملّ حتى يخالطه رماد[81]. وعلى معنى الملّ الرماد أو الجمر، فإنّهما ليس مما يُسقاه المرء. والرواية خطأ من أصلها، والصواب" تُسِفُّهم الملّ".

الخاتمة:

فهذه نظرة في الموضوع لم يُقصد منها الاستيعاب، وإنّما هي جُملٌ سقتها على سبيل التمثيل لبيان ما قد يقع من الخطأ في لغة الحديث، مشيدا فيه بجهود أهل اللغة- الذين ضموا إليها العلم بالحديث- في تعليل هذه المرويات لخبرتهم- أولا- بلغة الحديث، وثانيا لمعرفتهم بالمرويات كيف رويت.

وهي محاولة تحتاج إلى مزيد بحث وتتبع، كي تكون مادة وافرة للدراسة للوصول إلى الألفاظ الصحيحة السليمة في الحديث النبويّ الشريف.

وما ينبغي التنبيه عليه، هو أنّ اللحن في الحديث وإن كان قد جرى على ألسنة بعض الرواة، لكن نجزم بأنّ حجمه لم يكن بذاك، ولم يكن هو السائد أبدا، بل شأنه شأن الأوهام والأخطاء التي تقع في الحديث من الإدراج والقلب

78- العسكري، تصحيفات المحدثين 362/1، 363

79- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث 361/4

80- ابن منظور، لسان العرب 153/9

81- الزمخشري، الفائق في غريب الحديث 184/2

والزيادة وغير ذلك، خاصّة مع القول بالرواية بالمعنى، فقد دخل بسبب ذلك ألفاظ لم تُؤثَر عن النبي ﷺ، بيّنها أهل المعرفة والحفظ والفهم.

ولا يخلو فن من الفنون من وقوع الأوهام والخطأ فيه حتى من أهله، وقد قرّر هذا الإمام ابن قتيبة رحمه الله إذ قال: (وأما طعنهم عليهم- يعني في أهل الحديث- بقلّة المعرفة لما يحملون، وكثرة اللحن والتصحيف، فإنّ الناس لا يتساوون جميعا في المعرفة والفضل، وليس صنف من الناس إلاّ وله حشو وشوب. فأين هذا العائب لهم عن الزهريّ، أعلم الناس بكل فنّ. وحمّاد بن سلمة، ومالك بن أنس، وابن عون، وأيوب، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي وسفيان الثوريّ، ويحيى بن سعيد، وابن جريج، والأوزاعيّ، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، وأمثال هؤلاء من المتقنين؟ على أنّ المنفرد بفنّ من الفنون لا يعاب بالزلل في غيره. وليس على المحدّث عيب أن يزلّ في الإعراب، ولا على الفقيه أن يزلّ في الشعر. وإنّما يجب على كلّ ذي علم أن يتقن فنّه إذا احتاج الناس إليه فيه، وانعقدت له الرياسة به، وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة، والله يؤتي الفضل من يشاء... ولا أعلم أحدًا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط في علمه[82] كالأصمعيّ، وأبي زيد، وأبي عبيد، وسيبويه، والأخفش، والكسائيّ،

---

82 والإمام ابن قتيبة واحد ممن تعقبه بعض العلماء فيما ذهب إليه في بعض حروف الحديث، ولم يصوبوا ما اختاره، ومن ذلك قوله في حديث النبي ﷺ" اللهم اسق عبد الرحمن بن عوف من سليل الجنة" حيث فسر قوله"سليل": (هو ماء في الجنة)، وتعقبه أبو أحمد العسكري بقوله: (ولا أعلم أحدا رواه من سليل الجنة، وإنما الرواية" سلسبيل الجنة"[انظر تصحيفات المحدثين 324/1]، وفي النهاية في غريب الحديث 389/2 (سلسل: ... وفيه"اللهم اسق عبد الرحمن بن عوف من سلسل الجنة" هو الماء البارد، وقيل سهل في الحلق، يقال سلسل وسلسال، ويروى سلسبيل الجنة: وهو اسم عين فيها)، لفظ" سلسبيل جاء في الترمذي 648/5 ح3749 وقال: حديث حسن صحيح غريب، حبان 456/15 ح 6995 والحاكم 351/3 وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ه الذهبي بأن الحديث غير متصل. ولم أقف على لفظ"سليل الجنة" والله أعلم.

والفراء وأبي عمرو الشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن والأئمة من المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب وهم أهل اللغة، وبهم يقع الاحتجاج، فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلاّ كصنف من الناس؟ على أنّا لا نخلي أكثرهم من العذل في كتبنا في تركهم الاشتغال بعلم ما قد كتبوا، والتفقه بما جمعوا وتهافتهم على طلب الحديث من عشرة أوجه وعشرين وجها، وقد كان الوجه الواحد الصحيح والوجهين مقنع لمن أراد الله عز وجل بعلمه حتى تنقضي أعمارهم، ولم يخلوا من ذلك إلا بأسفار أتعبت الطالب ولم تنفع الوارث)[83].

وما قاله الإمام ابن قتيبة حقّ- في الجملة-، غير أنّه ينبغي التنبيه على أنّ زلل المحدّث في لغة الحديث وتحريف المعنى ليس كزلل الفقيه في الشعر، لأنّ الأمر ينبني عليه دين يتعبّد به، أمّا أن يزلّ الفقيه في الشعر كما مثّل-رحمه الله- فإنّه لا يضرّ، وبالتالي لا يعاب عليه، إنّما المؤاخذة قائمة على هؤلاء لمحدّثين الذين جرى اللحن في حديثهم، وليسوا كغيرهم. ثمّ ما ينبغي التنبيه عليه أيضا أنّ مدار أكثر الحديث على المحدثين المتقنين العارفين باللغة كمن ذكر من الأئمّة، وما حصل من بعض الرواة من اللحن والتصحيف نبه عليه لكبار العارفين بطرق الحديث ولغته، وبالجملة نقرّر أنّ الحديث النبويّ قد سلِم من التحريف والتبديل والتصحيف، وما ذلك إلا بجهود المتقنين النقاد لحافظين الذين جمعوا الطرق وميزوا بينها وقارنوا بين أوجهها ورواتها حتى لغوا في ذلك القمّة في الإتقان، وقد روي عن النبيّ ﷺ:"يحمل هذا العلم من خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"، وما ذكره الإمام ابن قتيبة من عيبه على المحدّثين كثرة الاشتغال بجمع الطرق من عشرة أوجه وعشرين وجها، وكان الأولى أن يكتفى بالوجه الواحد لصحيح، غير متّجه، قد يصح هذا في القرون التي دونت فيها السنة، وجمعت

8: تأويل مختلف الحديث ص75، 76

واستقر العلم بصحيحها وسقيمها. أمّا قبل ذلك، فإنّ الوسيلة الموصلة إلى تمييز الصحيح من السقيم هو الجمع والمقارنة بين الروايات، ويصدّق هذا كلام الأئمة كأحمد بن حنبل وابن المديني وابن معين وغيرهم، قال أحمد بن حنبل:" الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه بعضا". وقال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه". وقال يحيى ابن معين:" لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه".

بل هذا الصنيع من أهل الحديث مفخرة لهم، ولولا ذلك ما تميز المقبول من المردود، ولدخل في السنة ما ليس منها. أمّا العيب في كثرة جمع الطرق والمباهاة بها فينبغي أن يتوجّه إلى من كان يفعله بعد هذه العصور أي بعد تدوين الحديث في الدواوين المعروفة إلى يومنا هذا، فالاكتفاء بالوجه الصحيح والعمل به هو المطلوب في العصور المتأخّرة عن زمن الرواية، فلمّا انقطعت وتميّز الصحيح من غيره في الجملة كان الواجب الاعتناء بألفاظ الحديث ومتونه من حيث الفقه والاستنباط والعمل، وليس في معرفة الطرق الكثيرة كبير مزية، إنّما المزية في معرفة ما دلّ عليه الحديث من فقه، على أنّ الأئمة المحدّثين المتقدّمين لم يكونوا بعيدين عن فقه الحديث وعلوم المتن، ومن يجهل منزلة إبراهيم النخعي أو سفيان الثوري أو منصور بن المعتمر أو الليث بن سعد أو مالك بن أنس في خَلقٍ كثير، يضيق المقام بذكرهم، وهذه مصنفات القوم، كُتُب الإمام الشافعيّ، وصحيح البخاريّ، وسنن أبي داود وجامع الترمذيّ وسنن النسائيّ وسنن الدارقطنيّ وسنن البيهقيّ ... الخ، كلها تشهد لمنزلتهم العالية ومكانتهم الرفيعة في فقه الكتاب والسنة.

وفي الأخير أسأل الله تعالى أن يجعل هذا الجهد نافعا لصاحبه أوّلا ثمّ لقارئه ثانيا، وأن يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يجنبنا الخطأ والزلل، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.